

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية

(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة أسمنت المنطقة الشمالية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة") والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد فينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق، وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمر الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسية للمراجعة
<p>تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بلغت قيمة الشهرة ٥٠٦,٩ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٥٠٦,٩ مليون ريال سعودي).</p> <p>أجرت الإدارة التقييم السنوي للانخفاض في قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. ولأن الشهرة موزعة على الوحدات المولدة للنقد المعنية، تم إجراء تقييم الانخفاض في القيمة عن طريق مقارنة القيمة الدفترية لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، بما في ذلك الشهرة، مع قيمتها القابلة للاسترداد.</p> <p>تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد المحددة بناءً على احتساب القيمة قيد الاستخدام. باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة للتوقعات النقدية بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تتضمن عملية احتساب المجموعة للقيمة قيد الاستخدام للوحدات المولدة للنقد الأحكام والافتراضات الهامة المتعلقة بتوقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم وهي عالية الحساسية للتغيرات في هذه الافتراضات.</p> <p>لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة الشهرة كأمر مراجعة رئيسي نظراً لأن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والافتراضات المستخدمة في احتساب القيمة المنخفضة لهذه التدفقات النقدية تتطوي على أحكام تؤثر في تحديد القيمة القابلة للاسترداد وتؤثر نتيجة لذلك على تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٣-٩) بالقوائم المالية المرفقة بشأن السياسة المحاسبية للموجودات غير الملموسة، إيضاح رقم (٤-٦) بشأن الأحكام والتقدير المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة الشهرة وإيضاح رقم (٦) للإفصاحات ذات الصلة.</p>	<p>- قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة التالية المتعلقة بتقييم الإدارة للانخفاض في قيمة الشهرة:</p> <p>- تقييم تصميم وتنفيذ وفحص مدى فاعلية الضوابط الرقابية للمجموعة المتعلقة بعملية تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة.</p> <p>- تقييم مدى ملاءمة نموذج تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة الذي اتبعته المجموعة بناءً على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦.</p> <p>- إشراك المتخصصين لدينا لتقييم مدى معقولية حسابات القيمة قيد الاستخدام والافتراضات الأساسية، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم المستخدمة.</p> <p>- فحص مدى دقة وملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في نموذج تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة بالرجوع إلى الأدلة الداعمة، ويشمل ذلك الموازنات التقديرية المعتمدة من قبل الإدارة، والأخذ في الاعتبار مدى معقولية هذه الموازنات التقديرية عن طريق مقارنتها بالنتائج التاريخية وأداء المجموعة مقابل الموازنات التقديرية.</p> <p>- تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، ويشمل ذلك الإفصاحات عن الافتراضات والأحكام الرئيسية والحساسية.</p>

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية
(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
<p>وجود المخزون:</p> <p>بلغ صافي رصيد المخزون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م مبلغ ٦٨١,٨ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل ٧٩% من إجمالي الموجودات المتداولة و ١٩,١% من إجمالي موجودات المجموعة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م: ٦٣٠,٥ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل ٧٥,٥% من إجمالي الموجودات المتداولة و ١٧,٩% من إجمالي الموجودات)، ويشتمل المخزون على مواد خام ومخزون كلنكر وذلك على شكل أكوام في الساحات وهناجر مقامة لهذا الغرض، حيث أن تحديد الوزن لهذا المخزون غير ممكن من الناحية العملية. تقوم الإدارة بتقدير الكميات المتوفرة في نهاية السنة عن طريق قياس أكوام المخزون وتحويل القياسات إلى وحدة أحجام باستخدام زاوية الاستقرار والكثافة الكمية. وللقيام بذلك، تقوم الإدارة بتعيين خبير معاينة مستقل لتقدير الكميات في نهاية السنة.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة باحتساب تكلفة المبيعات وقيمة المخزون في نهاية السنة استناداً إلى التكاليف المتكبدة والكميات المنتجة ورصيد المخزون في نهاية السنة. وبالتالي فإن وجود وتقييم المخزون وتكلفة المبيعات تتأثر بعملية جرد المخزون المبينة أعلاه في نهاية السنة.</p> <p>ونظراً لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات ذات الصلة المستخدمة، فإن هذا الأمر اعتبر أمراً من الأمور الرئيسية للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٣-١٢) بالقوائم المالية المرفقة بشأن السياسة المحاسبية للمخزون وإيضاح رقم (٤-١) بشأن الاحكام والتقديرات المحاسبية المتعلقة بالمخزون، وإيضاح رقم (٩) للإيضاح ذو الصلة حول القوائم المالية المرفقة.</p>	<p>لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بوجود رصيد المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم تصميم وتنفيذ و فحص مدى فاعلية الضوابط الرقابية على الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. - حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به المجموعة وخبير المعاينة المستقل. - قمنا بتقييم مدى كفاءة وقدرات وموضوعية خبير المعاينة المستقل الذي عينته المجموعة. - الحصول على تقرير جرد مخزون المواد الأولية وقيد التنفيذ وخاصة مادة الكلنكر المقدم من خبير المعاينة المستقل ومطابقة الكميات الواردة به مع عمليات احتساب تقييم المخزون والتقارير المالية الأخرى ذات العلاقة. - تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية الموحدة.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأياً غير معدل على هذه القوائم المالية الموحدة بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٤ م (١٨ رمضان ١٤٤٥ هـ).

معلومات أخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية
(شركة مساهمة سعودية)
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي دليل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خُصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى المساهمين في شركة أسمنت المنطقة الشمالية
(شركة مساهمة سعودية)
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تخطيط وتنفيذ عملية مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال ضمن المجموعة كأساس لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسؤولون عن توجيه والإشراف ومراجعة العمل التدقيقي المنفذ لأغراض مراجعة المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل كامل عن رأينا في المراجعة.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.
- ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو مالم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن أمراً لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية



محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الرياض، المملكة العربية السعودية

١٩ رمضان ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٩ مارس ٢٠٢٥)